

Distr.
GENERAL

A/49/705
1 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٦٨ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير اللجنة الأولى

المقرر: السيد بيتر غوسين (جنوب افريقيا)

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين بموجب قرار الجمعية العامة ٨١/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٢ - وفي الجلسة العامة ٣ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية من مكتبها، أن تدرج البند في جدول أعمالها وأن تحيله الى اللجنة الأولى.

٣ - وفي الجلسة ٢ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قررت اللجنة الأولى إجراء مناقشة عامة حول جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها، وهي البنود ٥٣ الى ٦٦ و ٦٨ الى ٧٢ و ١٥٣. وجرى المداولات بشأن هذه البنود في الجلسات من ٣ الى ١٠ المعقودة في الفترة من ١٧ الى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/49/PV.3-10). كما أجريت مناقشات منظمة لموضوعات معينة حول نهج الموضوعات المعتمدة وذلك بين ٢٥ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونظرت اللجنة في مشاريع القرارات المتعلقة بهذه البنود في الجلسات ١٢ الى ١٦ المعقودة بتاريخ ٣ و ٤ و ٧ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/49/PV.12-16). وتبت اللجنة في شأن مشاريع القرارات المتعلقة بهذه البنود في الجلسات ١٩ الى ٢٥ المعقودة بتاريخ ١٤ الى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/49/PV.19-25).

٤ - وفيما يتعلق بالبند ٦٨، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

(أ) تقرير الأمين العام عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (A/49/333) و (Add.1)؛

(ب) رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة، يحيل بها البيان الذي اعتمدته المجلس الرئاسي لاتحاد المغرب العربي في دورته العادية السادسة المعقودة في تونس بتاريخ ٢ و ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (A/49/137)؛

(ج) رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من وزير خارجية مصر، يحيل بها نصوص الوثائق التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الحادي عشر لبلدان حركة عدم الانحياز المنعقد في القاهرة في الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (A/49/287-S/1994/894 و Corr.1)؛

(د) رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (A/49/454)؛

(هـ) رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص اعلان الدار البيضاء الذي اعتمدته مؤتمر قمة الشرق الأوسط/شمال افريقيا المنعقد في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر الى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (A/49/645).

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.1/49/L.47 و Rev.1 و Rev.2

٥ - في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت أسبانيا وألبانيا وأندورا وإيطاليا والبرتغال والبوسنة والهرسك وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية وسان مارينو وفرنسا وقبرص وكرواتيا ومالطة ومصر والمغرب وموريتانيا وموناكو واليونان مشروع قرار عنوانه "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (A/C.1/49/L.47).

٦ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت نفس الدول المشتركة بتقديم مشروع القرار مشروع قرار منقحا، عدلت فيه الفقرة ٥ من المنطوق التي كان نصها كالتالي:

"٥ - ترحب مع الارتياح بالتزام الجزائر مؤخرا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو سائر دول المنطقة، التي لم تلتزم بعد بجميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف والمتصلة بمجال نزع السلاح، الى أن تفعل ذلك، ومن ثم تهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

فأصبح كالتالي:

" ٥ - ترحب مع الارتياح بإعلان الجزائر عن التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو سائر دول المنطقة، التي لم تلتزم بعد بجميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف والمتصلة بمجال نزع السلاح، الى أن تفعل ذلك، يهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

٧ - وفي الجلسة ٢١ المعقودة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الجزائر، باسم الدول المشتركة بتقديم مشروع القرار، مشروع قرار منقحا A/C.1/49/L.47/Rev.2، عدلت فيه الفقرة ٥ من المنطوق، فأصبح نصها كالتالي:

" ٥ - ترحب مع الارتياح بإعلان الجزائر قرارها بإيداع صكوك انضمامها الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو سائر دول المنطقة، التي لم تلتزم بعد بجميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف والمتصلة بمجال نزع السلاح، الى أن تفعل ذلك، مما يهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/49/L.47/Rev.2 بدون تصويت (انظر الفقرة ٩).

ثالثا - توصية اللجنة الأولى

٩ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة، بما فيها قرارها ٨١/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تدعيم وتعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تضع في اعتبارها جميع الإعلانات والالتزامات السابقة وكذلك المبادرات التي اتخذتها البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية والمحافل المختلفة التي عقدت مؤخرا بشأن مسألة منطقة البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تعترف بالجهود التي تحققت حتى الآن، وبالتصميم الذي تبديه بلدان البحر الأبيض المتوسط على تكثيف عملية الحوار والتشاور بغية حل المشاكل القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإزالة أسباب التوتر وما ينجم عنها من تهديد للسلم والأمن،

وإذ تعترف أيضا بالطابع الذي لا يتجزأ للأمن في البحر الأبيض المتوسط وبأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب المنطقة سيسهم، إلى حد كبير، في تحقيق الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة،

وإذ تعترف كذلك بأن إمكانيات توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات يمكن أن تتعزز بالتطورات الإيجابية في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أوروبا وفي الشرق الأوسط،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بالتطورات الإيجابية في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي سوف تؤدي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، ومن ثم إلى تعزيز تدابير بناء الثقة وروح حسن الجوار بين بلدان المنطقة،

وإذ تعرب عن ارتياحها إزاء الوعي المتزايد بالحاجة إلى بذل جهود مشتركة من جانب جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تعيد تأكيد مسؤولية جميع الدول في أن تسهم في استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتزام تلك الدول بالامتنال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولأحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة^(١)،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التوتر المستمر والأنشطة العسكرية المتواصلة في أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تعوق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة،

(١) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، المرفق.

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن هذا البند^(٢)،

١ - تؤكد من جديد أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط متصل اتصالاً وثيقاً بالأمن الأوروبي وكذلك بالسلم والأمن الدوليين؛

٢ - تعرب عن ارتياحها للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للإسهام بفعالية في إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة وفي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة بالوسائل السلمية، لتضمن بذلك انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة واستقلال جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وسلامتها الإقليمية، وحقوق الشعوب في تقرير المصير، وتدعو، لذلك، إلى الامتنثال الكامل لمبادئ عدم التدخل بكل أشكاله وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة؛

٣ - تقر بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين مستويات التنمية، وكذلك العراقيل الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ستسهم في تعزيز السلم والأمن والتعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال المحافل القائمة؛

٤ - تشيد بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لمواصلة المبادرات والمفاوضات، وكذلك باتخاذ تدابير تعزز بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في المنطقة، وتشجع تلك البلدان على مواصلة بذل تلك الجهود؛

٥ - ترحب مع الارتياح بإعلان الجزائر قرارها بإيداع صكوك انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو سائر دول المنطقة، التي لم تلتزم بعد بجميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف والمتصلة بمجال نزع السلاح، إلى أن تفعل ذلك، مما يهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

٦ - تشجع جميع دول المنطقة على تعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيين في جميع المسائل العسكرية، ولا سيما بالمشاركة في نظام الأمم المتحدة لتوحيد تقارير النفقات العسكرية، وكذلك عن طريق تقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأسلحة التقليدية؛

٧ - تشجع أيضاً بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على مواصلة تعزيز تعاونها في مواجهة الأنشطة الإرهابية التي تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة، مما يؤدي إلى تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة؛

٨ - تدعو جميع دول المنطقة إلى التصدي، من خلال شتى أشكال التعاون، للمشاكل والتهديدات التي تواجه المنطقة، مثل الإرهاب والأعمال الإجرامية وكذلك إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يهدد العلاقات الودية بين الدول ويعرقل تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى انهيار حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي؛

٩ - تشجع استمرار التأييد الواسع النطاق من بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك المشاورات الإقليمية الجارية بهدف تهيئة الظروف الملائمة لعقده؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

— — — — —